الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/C.2/51/8
25 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٧ من جدول الأعمال

البيئة والتنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للدانمرك وجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

عقدت في جنوب أفريقيا، في الفترة من ٤ إلى ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، حلقة العمل التدريبية المعنية بتسخير الآليات المالية ومصادر التمويل لأغراض الحراجة المستدامة، وكانت هذه الحلقة أحد الاجتماعات المعقودة بين الدورات لدعم الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، واشترك في رعايتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومتا جنوب أفريقيا والدانمرك. وقد كللت ترتيبات الحلقة بالنجاح، ووفقت الحلقة في أعمالها، مما أسفر عن إصدار إعلان فني وتقرير نهائي.

وكان الغرض من الحلقة التدريبية الاسهام في العمل الشديد الأهمية المتعلق بهذا الموضوع الذي يضطلع به الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، من حيث ولايته بالنسبة للجنة التنمية المستدامة. وتعتبر جنوب أفريقيا والدانمرك الموضوع ذا أهمية حيوية. فأعمال الحلقة التدريبية الحرجية أساسية لاستمرار اشراك ذلك الفريق في أعمال التحضير لدورة اللجنة في نيسان/أبريل عام ١٩٩٧ والدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٧، بقصد إجراء استعراض عام وتقييم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

ونرجو أن تتكرموا بإدراج هذه الرسالة وهذا الإعلان وذلك التقرير المرفق أدناه تحت البند المناسب من بنود جدول الأعمال، بوصفهم وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) بِني كيمبِرغ
سفير الدانمرك
وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خيفوسيزي ج. جِل
سفير جنوب افريقيا
وممثلها الدائم لدى الأمم المتحمدة

96-33601 271196 281196

مرفق

تقرير حلقة العمل المعنية بتسخير الآليات المالية ومصادر التمويل لأغراض الحراجة المستدامة

ديباجة

عقدت الحلقة الدراسية لمساندة الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات التابع للجنة التنمية المستدامة والاسهام في أعماله فيما يختص بعنصره البرنامجي الثاني، المسمى "التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات. وقد التقى سبعون خبيرا من ٤٥ بلدا في بريتوريا، بجنوب أفريقيا، لتحليل ومناقشة مسألة التمويل لأغراض الحراجة المستدامة. وقد تصرفوا بصفاتهم الشخصية؛ ويجيء هذا النص معبرا عن آرائهم كخبراء. وينتمي هؤلاء المشتركون إلى حكومات، وإلى القطاع الخاص، وإلى منظمات غير حكومية، ومنظمات دولية.

وبدرجة كبيرة تتوقف، تلبية الاحتياجات البشرية المقبلة في مجالات الأغذية، والموارد المائية، والطاقة، والمستوطنات البشرية، على كيفية إدارة غابات العالم. إذ تتزايد بسرعة مطالب العالم من المنتجات الحرجية التقليدية وغير التقليدية. ويسري ذلك على الطلب على المجموعة الكاملة من الخدمات البيئية التي توفرها الغابات، وهي لا تقتصر على خدمات محلية من قبيل تخزين المياه ومكافحة التحات وحماية التربة، بل تشمل خدمات عالمية أيضا من قبيل التنوع البيولوجي وتخزين الكربون. ويتناقص المعروض، لأن إزالة الغابات تقتطع سنويا نحو ١٦ مليون هكتار من مساحات الغابات. وستزداد احتمالات العجز، الأمر الذي سيسفر عن ارتفاع متوسط أسعار المنتجات والخدمات الحرجية، وعن زيادة بدائل الخشب. وستوفر الغابات المزروعة جزءا من الطلبات، على الرغم من أن التكاليف والمنافع الاجتماعية والبيئية لم تحسب بعد بالكامل.

والتمويل الكافي ضروري لمجموعة من أنشطة قطاع الغابات، وهي أنشطة تتراوح بين العام والخاص، والمحلي والدولي. وسيرد معظم التمويل في قطاع الغابات من المصادر المحلية. وتتسم المساعدة الإنمائية الرسمية بأهمية خاصة في البلدان النامية، لأنها توفر الدعم الحاسم لبناء القدرات وتمثل عاملا مساعدا على اجتذاب مصادر تمويل أخرى. وهي ذات أهمية خاصة في البلدان الأقل نموا، حيث قد يلزم مستوى دعم أكبر كثيرا لتحقيق إدارة الغابات المستدامة.

والعوامل التي يكثر الحديث عنها بوصفها أسبابا لإزالة الغابات تتراوح بين قطع الخشب وجمع حطب الوقود، من ناحية، وتحويل الأراضي إلى زراعة المحاصيل والرعي، من ناحية أخرى. إلا أنه تكمن خلف ذلك أسباب أخرى أعمق، من قبيل الفقر بين الجموع السكانية المهمشة التي تعيش في الغابات أو على أطرافها، وتعتمد عليها، وإن كانت لا تستمد سوى بضعة منافع من استغلالها غير المستدام، هذا إن

تمكنت من الفوز بأية منافع منها. وتدعو الحاجة إلى إسراع الحكومات بتمكين هؤلاء الناس، بمنحهم حيازة مضمونة وإمكانية للحصول على الأراضي ولصنع القرار بشأن استعمالها. وستتوقف إدارة الغابات إدارة مستدامة على التنمية المستدامة الشاملة، لا سيما الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر.

وعلى الصعيد العالمي يتآكل الرصيد من الغابات، بفعل إزالتها وتدهورها. وهذه ظاهرة عالمية تحدث في كل من الغابات الاستوائية وغابات المناطق المعتدلة والغابات الشمالية. وتجتذب البلدان النامية من المصادر المحلية والأجنبية استثمارات ضخمة تبلغ نحو ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. إلا أنها تعاني في الوقت نفسه من تقلص في الاستثمار [أو تضاؤل في رأسمال الغابات] يقدر بنحو ٤٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، نتيجة لإزالة الغابات. وهذا يؤدي إلى استثمار سلبي صافيه نحو ٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. وهذه الفجوة الاستثمارية الهائلة ستظل تتسع ما لم تحدث تغييرات كبرى في السياسة العامة والنظم الموضوعة للأغراض التنظيمية.

وخلال السنوات القليلة الماضية، خفضت جهات مانحة كثيرة المساعدات الإنمائية الرسمية وتضاءلت، بالأسعار الفعلية، المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للحراجة. وهذان الاتجاهان ينبغي عكسهما. وعلاوة على ذلك، تذهب المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للحراجة إلى بلدان قليلة نسبيا ضمن فئة البلدان التي تلزمها مثل هذه المساعدة. وثمة نقطة تركيز جديدة تبشر بالآمال، تتمثل في تحويل المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للحراجة من الحراجة التقليدية إلى الحراجة المستدامة والتنمية الريفية والحفظ. وتبرر المنافع الاجتماعية الاقتصادية والمنافع البيئية زيادة حصة ذلك القطاع من المساعدات الإنمائية الرسمية، التي لا تزيد الآن عن ٣ في المائة من مجموع تلك المساعدات. وقد زاد التمويل المحلي الموجه إلى الحراجة زيادة كبيرة في عدة بلدان نامية.

وفي الوقت نفسه، أخذت تدفقات الاستثمار الخاص باتجاه البلدان النامية في الزيادة، وزاد حجمها الآن إلى خمسة أمثال حجم المساعدات الإنمائية الرسمية. وثمة مهمة حرجة تتمثل في توجيه الاستثمارالخاص نحو إدارة الغابات إدارة مستدامة. وهذا النوع من الإدارة يمكن أن يوفر بديلا كفء فعالا يتطلب مجرد الحد الأدنى من التكلفة، إذا أضيفت المنافع الاجتماعية والمنافع البيئية إلى المعادلة الاقتصادية. وتتركز تدفقات الاستثمار الخاص الجارية في البلدان النامية تركزا شديدا على بضعة بلدان تملك إمكانات للتصدير، بينما توجد حالات عجز تمويلي شديد في البلدان التي توجه الحراجة نحو الأسواق المحلية.

ومن المسلم به أن مساحات هائلة من الغابات لا تدار إدارة مستدامة، وإن كانت هناك عدة اتجاهات نحو الاستدامة، وهي اتجاهات مبشرة. وأولها، أن اشتراك الجموع السكانية المحلية الفعال في صنع القرار آخذ في الشيوع، مما يسهل بلوغ الاستدامة. وثانيها، أنه يُسلم الآن باستدامة عمليات حراجية عدة. وثالثها، ضخامة وسرعة نمو الاستثمار في الصناعات القائمة على إدارة الغابات المستدامة، التي من قبيل السياحة وإنتاج المنتجات الحرجية غير الخشبية. ومن المسلم به أيضا أن أنشطة القطاع الخاص في

الحراجة القابلة للاستدامة بمعظم البلدان يمكن أن تمول نفسها بنفسها بل ينبغي لها أن تفعل ذلك، رغم أنها تتطلب دائما استثمارا أوليا كبيرا يبرر دعمها بالانفاق العام والمساعدات الدولية. وبإصلاح السياسات العامة والأطر التنظيمية التي تعمل تلك السياسات في إطارها، يُتوقع أن تولد الإدارة الحراجية المستدامة إيرادات صافية. بيد أن هناك تنوعا شديدا في صفوف البلدان، وهناك دول عديدة تحتاج إلى مساعدات خارجية ذات شأن لكي تدير غاباتها إدارة مستدامة.

الاستثمار والتمويل

الاعتبارات الأساسية

من الضروري توافر الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي الكلي لكي يتسنى اجتذاب الاستثمار إلى الحراجة المستدامة. ومن الأمور الجوهرية أيضا توافر إمكانية الحصول على الأراضي وتأمين حقوق الملكية. وتتحمل الحكومات مسؤولية جليلة تُلزمها بتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار، تتضمن ما يلي:

(أ) إطار تنظيمي فعال مناسب؛

(ب) سياسة حرجية محددة بوضوح، لا تتعارض مع السياسات القطاعية الأخرى، فضلا عن سياسات تعزز التمويل الفعال؛

(ج) عمليات ديمقراطية تشاركية شفافة تستخدم في صنع القرار؛

(د) بناء القدرات في المجالات الرئيسية؛

(هـ) جهات مالية وسيطة غير تقليدية توفر الخدمات المالية لصغار المزارعين.

ومن المسلم به أنه ليس هناك بديل للسياسات المحلية الكفيلة باستعمال الموارد استعمالا كفؤا سليما من الناحية البيئية، وهي سياسات تساندها الإرادة السياسية وخدمة عامة قادرة على إنجازها.

بخس القيمة

غالبا ما تُعطى الغابات قيمة سوقية متدنية أو لا تُعطى أي قيمة على الإطلاق. وهذا من شأنه أن يسهم في الاستعمال على نحو يمثل تبذيرا، ويعمل كمثبط قوي للاستثمار. ويؤدي بخس القيمة وصور التشويه المحاسبي إلى تحويل الأراضي الحرجية، دون أي تعويض، إلى أوجه استخدام أخرى.

وتنطوي أنظمة المحاسبة الاقتصادية الوطنية في الوقت الراهن على خطأ جوهري. إذ لا تتوفر فيها حسابات رأس المال، ومن ثم فهي تتجاهل التغييرات الحاصلة في قيمة الموارد أو في أرصدتها. ولذلك، يبدو ممكنا إدرار مستويات عالية من الدخل الوطني أو دخل الشركات بتقليص أرصدة الموارد، حتى

عندمـــا يكـــون مؤكـــدا أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل في المستقبل. كما أن أنظمة الحسابات الوطنية لا تقيم الخدمات الاقتصادية التي توفرها الموارد الطبيعية، أو تقدر لها قيمة أقل مما تستحق. فالغابات، على سبيل المثال، تكون موئلا للأنواع ووسائل للاحتفاظ بالمياه والتربة، التي يؤدي فقدانها إلى تكاليف ترتبط بانخفاض غلة المحاصيل وبحدوث الفيضانات. وهنالك حاجة ملحة لتنقيح هذه الأنظمة؛ كما ينبغي تقديم الدعم لجهود الإصلاح، الجارية حاليا، مع إدراك الطبيعة الطويلة الأجل لهذا العمل. ولكل بلد أن يطور هذه الأنظمة تبعا لاحتياجاته.

الجهات الفاعلة

تتطلب إدارة الغابات المستدامة تقديم الدعم لمؤسسات متنوعة. ومن الجهات الأساسية للغاية:

(أ) الوكالات العامة التي تنفذ القواعد والأنظمة على نحو منصف؛

(ب) المشاريع الخاصة التي لديها عمليات تستند إلى الحراجة المستدامة؛

(ج) المنظمات المجتمعية القاعدة التي تمثل السكان المحليين وتعبئهم وتمكنهم؛

(د) مؤسسات البحث ونشر التكنولوجيا بشأن استخدام الموارد المستدام.

الحوافز

تقدم لقطاع الغابات في بلدان كثيرة طائفة كبيرة من الحوافز والمعونات. والحكومات بمنحها حوافز مالية مثل التخفيضات الضريبية ورسوم وإيجارات قطع الأشجار التي تعتمد أقل كثيرا من قيمتها السوقية، إنما تخدع نفسها ودافعي الضرائب لها؛ وتعمل على تشجيع الصناعة على القيام بممارسات غير مستدامة لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل. وينبغي على الحكومات أن تعطي أولوية عالية لاستعراض أنظمة الحوافز القائمة لديها بهدف القيام بإصلاحات تعمل على تشجيع إدارة مستدامة للغابات.

والكثير من فوائد الإدارة المستدامة للغابات يكون على شكل أشياء خارجية، مثل الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية مستجمعات الأمطار ومخزون الكربون، لا يحدد لها السوق ثمنا في الوقت الراهن. ولذلك، توجد حاجة لوضع سياسة وإطار تنظيمي يتم في إطارهما تحديد ثمن لها. وقد تتطلب الأبعاد الاجتماعية لإدارة الغابات إدارة مستدامة استثمارا أوليا كبيرا يبرر الدعم العام والمساعدات الدولية. ومن الضروري إيلاء عناية قصوى لتصميم وتنفيذ نظام حوافز لتعزيز الإدارة الحرجية المستدامة، تجنبا لتقديم المعونة للممارسات غير المستدامة.

وينبغي أيضا للصناعة الحرجية المستدامة ذات الجدوى التجارية أن تشمل انتاج منتجات حرجية غير تقليدية وتوسيع الأسواق لاستيعابها. وهذا من شأنه أن يفيد الفقراء والسكان المهمشين غالبا الذين تعتمد معيشتهم على الغابات.

التمويل المبتكر لأجل التنمية الحرجية المستدامة

تبدو آليات التمويل المبتكر واعدة، وتتفاوت إمكانية تطبيقها تفاوتا شديدا بين البلدان. وبينما تكرس الحكومات وذوو المصلحة الموارد لاستحداث صكوك مالية جديدة للعمل من أجل الحراجة المستدامة تشير التحولات الهائلة في أسواق رأس المال العالمية على مدى السنوات الخمس الماضية إلى أن المسألة الرئيسية لتأمين تمويل القطاع الخاص لإدارة الغابات ليست استحداث صكوك مالية جديدة بل ربط التدفقات الاستثمارية القائمة ربطا مباشرا حقا بالاستدامة وبالإدارة الحرجية المستدامة، على وجه التحديد.

ولقد جرى في المحافل الدولية خلال السنوات القليلة الماضية اقتراح وبحث عدد من الآليات المبتكرة لتمويل عام دولي، وذلك لزيادة تمويل المؤسسات المتعددة الأطراف الجاري. ويولد الكثير من الأنشطة الدولية فوائد عالمية ووطنية، مثل حفظ السلام وإقامة العدالة وإدارة الغابات إدارة مستدامة، والتجارة والنقل، وقنوات الاتصال، فضلا عن الإغاثة في حالات الطوارئ، الخ.، بينما تحتاج إلى الحماية موارد عالمية ووطنية كثيرة مثل المحيطات والغابات، والجو، وطبقة الأوزون. وإحدى فوائد التمويل العام الدولي أنه يكون "أوتوماتيا" بينما يكون التمويل بالمساعدات الإنمائية الرسمية "طوعيا". ويمكن تقسيم الوسائل المختلفة المقترحة إلى مجموعات ثلاث، هي: الضرائب الدولية، والرسوم التي تفرض على مستعملي المشاعيات العالمية، والتدابير النقدية. وقد أصدر مؤخرا فريق الخبراء المعني بالتمويل والاستهلاك تحليلا ووثيقة مفيدين جدا عن هذا الموضوع. وتقوم لجنة التنمية المستدامة بالنظر حاليا في ذلك؛ وينبغي للتوصية المتعلقة برقم التخطيط الإرشادي أن تكون متسقة مع توصية فريق الخبراء.

ومن الجلي أن التمويل العام المحلي هام جدا للإدارة المستدامة للغابات بسبب الفوائد الوطنية الكثيرة. وقد نجحت الآليات المبتكرة لتعبئة ذلك نجاحا شديدا في عدد من الدول النامية منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. ونُشمل المصادر المدرجة تحت كل من المنتجات والخدمات الحرجية: تحويلات الميزانية، والصناديق الخاصة، وإنهاء المعونات تدريجيا، والضرائب الهادفة، والضرائب المعروضة على المستفيدين، وفرض رسوم على مستجمعات المياه، وتحديد الأسعار على أساس التكلفة الكاملة، ورسوم/ضرائب إزالة الغابات، وسندات إعادة التشجير و/أو إدارة الغابات إلخ.

وثمة عامل حاسم في توفير رأس مال جديد للحراجة المستدامة هو تحويل الإطار الإنمائي الذي تكفله البرامج الحرجية الوطنية إلى إطار استثماري ضمن البرامج الاستثمارية القطاعية.

وبينما يصعب قياس تدفقات رأس المال الخاص في قطاع الغابات، فإنها تبلغ بالمليارات بالفعل كل سنة، مما يمثل فرصة لتوجيه الاستثمار إلى الحراجة المستدامة، إلا أنها تمثل أيضا تهديدا للأحراج إذا استمرت الحال على ما هي عليه.

ويحتاج القطاع العام وأسواق رأس المال الخاصة إلى العمل معا بطرق جديدة لسد فجوة التمويل. وتشمل خيارات العمل للتصدي لاحتياجات التنمية الحرجية المستدامة ما يلي: (أ) الاستفادة من نهوج التمويل الراسخة التي ثبتت جدواها فعلا؛ (ب) التركيز على استخدام الأموال العامة كرافعة للأعباء الثقال. وإنشاء آليات تمويل جديدة كليا يضيف عنصر مخاطرة آخر إلى قطاع الحراجة المستدامة الناشئ؛ بينما تحتاج تنميتها إلى العناية في التحضير والاختبار والتقييم.

وفي البلدان التي تريد إنشاء حلقات وصل مع أسواق رأس المال وتوجيه رأس المال إلى مجال الاستثمار الجديد في الحراجة المستدامة، يتطلب الأمر إنشاء بنيات أساسية لأسواق رأس المال. واستثمار القيم المسلسل (الحراجة - التجهيز الأولي والثانوي - التوزيع) خيار آخر، لأنه يقلل المخاطر ويوفر من التكاليف. ويمكن استعمال الأموال العامة للتعويض عن المخاطر المتعلقة بتنمية السوق، وللتعويض عن تكاليف إدماج العناصر الخارجية في عمليات النشاط الاقتصادي، والتكاليف الإدارية المتزايدة المترتبة على تحريك رأس المال إلى مجال الحراجة المستدامة، الجديد. وهناك حاجة شديدة إلى صكوك سهمية وصكوك لتمويل الدين تخفض المجازفة العامة المتولدة عن الاستثمار في الحراجة المستدامة. وتشمل أنواع الصناديق اللازمة ما يلي: (أ) صناديق لمشروعات صغيرة ومتوسطة في المرحلة المبكرة تساعد على تحريك رأس المال إلى مجال الإدارة الحرجية المستدامة وحقنه بحيوية المعاملات الاقتصادية واجتذاب المواهب الإدارية إليه، (ب) صناديق لقطاعات محددة تكون متوسطة إلى كبيرة وتساعد الطائفة التي تستثمر في النشاط المهني على تحديد درجة استعداد الإدارة الحرجية المستدامة للاتجاه الاستثماري السائد.

ولقد نظرت حلقة العمل في أمثلة كثيرة تبين الطرائق الجديدة لتحريك رأس المال باتجاه الحراجة المستدامة وما يتصل بها من مجالات، وهي طرائق يمكن نسخها وينبغي مواصلة رصدها وتحليلها وترويجها لدى المستثمرين والمصرفيين والعاملين في حقل التأمين. ومن إليهم.

التنسيق

يشكل التنسيق في مجال تمويل الحراجة المستدامة أداة هامة لتحسين الفعالية والكفاءة بصدد جمع الأموال والاستفادة منها، وإن كان لا يجوز له أن يكون غاية في حد ذاته. وكثيرا ما يؤدي سوء تنسيق التمويل الى ضياع لموارد هامة أو سوء استخدامها.

وينبغي تناول التنسيق على الصعيد الوطني والصعيد الاقليمي والصعيد العالمي، ومن الواجب أن يشمل هذا التنسيق جميع ذوي المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص.

التنسيق داخل البلد

ينبغي عزو مسؤولية التنسيق داخل البلد الى الحكومة. فالتنسيق الفعال يتطلب زعامة سياسية قوية، وهيئات تخطيط ذات مقدرة وتمويل كافيين، وقدرة تخطيطية مؤهلة تستجيب للواقع، وعملية لبناء توافق الآراء تتضمن مشاركة ذوي المصلحة كافة وحصولهم على المعلومات الضرورية.

ويجب أن توضع برامج الحراجة الوطنية بوصفها عمليات قائمة على الصعيد القطري، وبوصفها أيضا إطارا لتنسيق التمويل والتعاون الدولي.

وفيما يخص التنسيق بين المانحين داخل البلد، يجوز للحكومة أن تعهد بدور داعم لوكالة خارجية لديها التزام طويل الأجل بالقطاع ذي الصلة. وتجميع الموارد يمثل خيارا من خيارات تحسين الكفاءة.

التنسيق على الصعيد الدولي

ينبغي أن يتوفر لدى الحكومات والمنظمات الدولية ومجتمعات المانحين تصور مشترك للإدارة الحرجية المستدامة، مما يؤدي الى وضع أهداف عامة وإرساء قاعدة للتنسيق. ومن الواجب على الحكومات أن توعز الى وفودها لدى الوكالات الدولية بأن تتخذ مواقف منسقة تجاه الإدارة الحرجية المستدامة، وأن تكفل تأييد وكالاتها الثنائية لهذه المواقف.

وينبغي للتنسيق الدولي للتمويل الإنمائي بشأن الإدارة الحرجية المستدامة أن يركز على إزالة الازدواجية، والتنافس، ودعم البرامج ذات البواعث القطرية. ولا بد له أن يسلط الضوء على توفير تدفق أفضل للمعلومات التوليفية بشأن تقدم البرامج وتطور السياسات وأحسن الممارسات، واستراتيجيات الإقراض. وهذا من شأنه أن يؤدي الى تجنب تكرار حالات الفشل السابقة، وإلى الإسراع بنقل المعارف المتصلة بالمشاريع التجريبية الناجحة، وكذلك الى تقييم الدروس المستفادة.

وينبغي أن يستخدم المانحون البرامج الحرجية الوطنية في تخطيط برامجهم في البلدان المتلقية، كما ينبغي لتلك البرامج أن تحفز على الانتقال من المشاريع الفردية الى البرامج.

وينبغي استهلال التنسيق بين المانحين بالتناغم الداخلي.

ويجب أن توضع مؤشرات مناسبة لرصد التعاون الدولي وتقييم فعاليته.

ويتعين إقامة الشراكات فيما بين الحكومات وذوي المصلحة المحليين ومصادر التمويل الخارجي. ومن الواجب تحديد إمكانية إبرام اتفاقات شراكة حرجية، من خلال مزيد من الدراسة ومن التجارب الوطنية.

ويجب الإلزام بالتنسيق (داخل البلد وعلى الصعيد الدولي) فيما بين المؤسسات الدولية في إطار منظومة الأمم المتحدة، مع وضع ترتيبات رسمية لهذا الغرض.

وينبغي تشجيع الآليات التنسيقية غير الرسمية، التي من قبيل الأفرقة الاستشارية الحرجية وآليات المنظمات غير الحكومية.

التنسيق والقطاع الخاص

إن اشتراك القطاع الخاص في السياسة العامة وعمليات التخطيط، في مجال الحراجة الوطنية، عنصر هام من عناصر التنسيق.

والقطاع الخاص الدولي الذي يضطلع بأنشطة حرجية لديه بالفعل آليات تنسيق متطورة تتضمن الآليات التي تستهدف أرفع المستويات الحكومية. وهذا يتحقق بالاتصال المباشر، والاضطلاع ببعثات تجارية، وما الى ذلك. ومن الضروري أن تشرك الحكومات ممثلي الوكالات الحرجية والبيئية في هذه المساعي والبعثات وما اليها، لضمان مساندة التدفقات الاستثمارية المترتبة عليها للإدارة الحرجية المستدامة.

والحكومات الوطنية بحاجة الى إرسال الإشارات المناسبة للتشجيع على تعبئة رأس المال الخاص وزيادة النفع العام من الاستثمار الخاص الى أقصى حد. والآليات ذات الصلة تتضمن تهيئة مناخ استثماري يمكن التنبوء به، ووضع أنظمة بيئية قابلة للتنفيذ وإن تعين أن تكون عادلة، وتأمين حيازة الموارد، وتنمية أسواق رؤوس الأموال، وإنشاء خدمات لتبادل المعلومات، ونشر المعلومات المتصلة بالترتيبات الاستثمارية المبتكرة، وفتح اعتمادات متجددة من أجل الدراسات وعمليات الجرد السابقة للاستثمار، وما الى ذلك.

والشراكات بين القطاع العام والخاص جديرة بالاستخدام بوصفها وسيلة لاستخدام الأموال العامة المحدودة، بما فيها المساعدة الانمائية الرسمية، بوصفها رافعة للأعباء الثقال، وأيضا لتوجيه الاستثمارات الأكبر حجما نحو الإدارة الحرجية المستدامة.

إعلان بريتوريا

اجتمع في بريتوريا في الفترة من ٤ الى ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ سبعون خبيرا من ٤٥ بلدا من جميع المناطق في الحلقة التدريبية المعنية بتسخير الآليات المالية وموارد التمويل لأغراض الحراجة المستدامة، التي نظمت برعاية مشتركة بين حكومتي الدانمرك وجنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف دعم رقم التخطيط الإرشادي.

وقد سلم الخبراء بأن الغابات، بما فيها الأراضي الحرجية، توفر في وقت واحد مجموعة كبيرة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، على الصعيد المحلي والصعيد الوطني والصعيد الاقليمي والصعيد العالمي، وأن الإبقاء على سلامة جميع أنواع الأحراج في العالم يخدم مصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة جميعها.

ومع هذا، أعرب الخبراء عن بالغ قلقهم بشأن الافتقار الى المتابعة والتنفيذ فيما يتصل باتفاقات ريو دي جانيرو بهدف مكافحة عملية إزالة الغابات وتشجيع الإدارة الحرجية المستدامة، كما أبدوا قلقهم بشأن ما يلي، بصفة خاصة:

(أ) أن الغابات لا تحظى على الصعيد العالمي بإدارة مستدامة، كما أن إزالة الغابات وتدهورها يجريان على نحو واسع النطاق وبدون أي تخطيط، وبمعدل لا مثيل له؛

(ب) عدم الاطمئنان الى قدرة الغابات على الوفاء بالاحتياجات المتعددة للمجتمعات في حالة استمرار الاتجاهات الراهنة والممارسات الاستثمارية الحالية؛

(ج) وجود فجوة موارد فيما يتصل بالوفاء باحتياجات الإدارة الحرجية المستدامة.

ولمجابهة هذه الشواغل والتوصل الى تحقيق تنمية حرجية مستدامة تتسم بالكفاءة الاقتصادية والتوازن الاجتماعي والسلامة البيئية، يهيب الخبراء بالحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الاستثماري والمنظمات الدولية المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والقطاع الطوعي أن يدركوا ما عليهم من مسؤولية مشتركة وأن يتخذوا اجراءات عاجلة، على النحو التالي:

(أ) تضطلع الحكومات بإصلاح سياسي يتضمن كفالة قيمة سوقية لأرصدة رأس المال من الموارد الطبيعية، وتخطيط استخدام الأراضي، وضمان حيازة الأراضي، فضلا عن استخدام الموارد المحلية؛

(ب) تقوم الحكومات الوطنية بتهيئة وتعزيز بيئة مواتية للاستثمار في مجال الإدارة الحرجية المستدامة، بما في ذلك تثبيت الاقتصاد الكلي، الى جانب استحداث وصون قدرة مؤسسية وبشرية؛

(ج) توفر الحكومات الوطنية الحوافز اللازمة للإدارة الحرجية المستدامة وتشجع على استخدام التكنولوجيات المناسبة لدعم هذه الإدارة، ولاسيما فيما يتصل بالمشاريع الصغيرة والمجتمعات المحلية وملاك الغابات، الى جانب كفالة تقديم الحوافز للقطاعات الأخرى الداعمة للإدارة الحرجية المستدامة؛

(د) تقوم الحكومات الوطنية، من خلال عملية تشاركية مفتوحة، بصوغ وتنفيذ برنامج حرجي وطني يتضمن خطط عمل واضحة وأحكاما جلية فيما يتصل بآليات التنسيق داخل البلد ورصد التقدم

المحرز، على أن يكفل هذا البرنامج تحقيق الاتساق في التخطيط الإنمائي الوطني، على الصعيد الكلي والصعيد القطاعي ذي الصلة؛

(هـ) يضطلع مجتمع المانحين والقطاع الطوعي، بصفة خاصة، بتوجيه أنشطتهما نحو الوفاء بالاحتياجات المعيشية وبناء القدرات وتهيئة الفرص الصناعية الممكنة بالبلدان النامية، ولاسيما البلدان ذات الغطاء الحرجي المتدني؛

(و) تـُزاد، بالأسعار الحقيقية، حصة الموارد المالية المحلية وحصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأنشطة الإدارة الحرجية المستدامة، مع الاعتراف بصفة خاصة بالدور الحاسم الذي تؤديه تلك المساعدة في تمويل الإدارة الحرجية المستدامة في الكثير من البلدان النامية؛

(ز) تـُعبأ موارد مالية جديدة، محلية وخارجية، لتمويل التدابير الضرورية لتشجيع الإدارة الحرجية المستدامة؛

(ح) تدعو الحاجة الى استحداث آليات مالية جديدة للقيام، على نحو مشترك، باجتذاب الاستثمار الخاص والمساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ط) تـُزاد كفاءة استخدام الأموال الآتية من جميع المصادر؛

(ي) يستجيب المانحون لأولويات البلدان النامية ويزيدون كفاءتها وفعاليتها، بتخصيص نسب أكبر، مما يخصص الآن، من الاعتمادات الإجمالية لأجل التنفيذ المحلي والتنسيق والتقييم المشترك الدوري؛

(ك) يشجع القطاع الخاص على وضع مدونات قواعد سلوك، لتشجيع الإدارة الحرجية المستدامة؛

(ل) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتفق على الأخذ بالتنسيق الإلزامي، مع تحديد أدوار وكالات الأمم المتحدة بشكل واضح يستند الى قدرتها النسبية على إعمال تصور مشترك للإدارة الحرجية المستدامة؛

(م) يزاد الدعم المقدم للبحوث، تشجيعا للإدارة الحرجية المستدامة.

- - - - -